No. 49680*

Republic of Korea
and
Lebanon

Agreement between the Republic of Korea and the Lebanese Republic on the promotion and reciprocal protection of investments. Beirut, 5 May 2006

Entry into force: *21 December 2006, in accordance with article 12*

Authentic texts: *Arabic, English and Korean*

Registration with the Secretariat of the United Nations: *Republic of Korea, 6 July 2012*

*No UNTS volume number has yet been determined for this record. The Text(s) reproduced below, if attached, are the authentic texts of the agreement /action attachment as submitted for registration and publication to the Secretariat. For ease of reference they were sequentially paginated. Translations, if attached, are not final and are provided for information only.

République de Corée
et
Liban

Accord entre la République de Corée et la République Libanaise pour la promotion et la protection réciproques des investissements. Beyrouth, 5 mai 2006

Entrée en vigueur : *21 décembre 2006, conformément à l'article 12*

Textes authentiques : *arabe, anglais et coréen*

Enregistrement auprès du Secrétariat des Nations Unies : *République de Corée, 6 juillet 2012*

* *Numéro de volume RTNU n'a pas encore été établie pour ce dossier. Les textes réproduits ci-dessous, s'ils sont disponibles, sont les textes authentiques de l'accord/pièce jointe d'action tel que soumises pour l'enregistrement et publication au Secrétariat. Pour référence, ils ont été présentés sous forme de la pagination consécutive. Les traductions, s'ils sont inclus, ne sont pas en form finale et sont fournies uniquement à titre d'information.*

٢. تبقى هذه الاتفاقية سارية المفعول لمدة عشر سنوات وتبقى سارية المفعول بعد ذلك لمدة غير محددة ما لم يخطر أحد الطرفين المتعاقدين الطرف الآخر خطّيا وقبل سنة، عن نيته في إنهائها.

٣. أما فيما يتعلق بالاستثمارات التي تمّت أثناء سريان مفعول هذه الاتفاقية، يشترط أن تبقى أحكام المواد ١ إلى ١١ سارية المفعول بالنسبة لهذه الاستثمارات، لمدة عشرين سنة إضافية بعد تاريخ إنهائها وذلك دون الإخلال بتنفيذ قواعد القانون الدولي العام فيما بعد.

إقراراً بذلك، فان الموقعين أدناه، المفوضين بذلك حسب الأصول من قبل حكومتيهما، قد وقعا هذه الاتفاقية.

حررت على نسختين أصليتين في بيروت بتاريخ ٥ أيار ٢٠٠٦ باللغات الكورية والعربية والانكليزية، واعتُبِرت كل نسخة أصلية. في حال الاختلاف في التفسير، يُعتَمد النص الانكليزي.

عن حكومة جمهورية كوريا

KOR

عن حكومة الجمهورية اللبنانية

المادة ١٠
التزامات أخرى

١. إذا كانت تشريعات أي من الطرفين المتعاقدين، أو الالتزامات بموجب القانون الدولي، القائمة حاليا أو التي ستقرّر فيما بعد بين الطرفين المتعاقدين، بالإضافة إلى هذه الاتفاقية، تتضمن قواعد سواء عامة أو خاصّة، تمنح الاستثمارات العائدة لمستثمري الطرف المتعاقد الآخر الحق بمعاملة أكثر رعاية من تلك المنصوص عليها في هذه الاتفاقية ، فان هذه القواعد تسود ضمن حدود مـا هو أكثر رعاية فيها على هذه الاتفاقية.

٢. يترتب على كل طرف متعاقد أن يراعي أي موجب آخر كان قد أتخذه على عاتقه فيما يتعلق باستثمارات موظّفة في أراضيه من قبل مستثمرين تابعين للطرف المتعاقد الآخر .

المادة ١١
تطبيق الاتفاقية

تسري هذه الاتفاقية أيضا على الاستثمارات التي وُظّفت في أراضي طرف متعاقد وفقا لقوانينـه وأنظمته من قبل مستثمرين تابعين للطرف المتعاقد الآخر قبل دخول هذه الاتفاقية حيز التنفيذ. بَيْد أنها لا تسري على النزاعات التي نشأت قبل دخولها حيز التنفيذ.

المادة ١٢
أحكام نهائية

١. تدخل هذه الاتفاقية حيز التنفيذ في اليوم الثلاثين الذي يلي تاريخ إبلاغ كـل مـن الطـرفين المتعاقدين الطرف الآخر خطّيا بأن الإجراءات القانونية لسريان مفعولها لدى كـل منهمـا قـد أنجزت.

٤. إذا تعذر على كلا المحكمين التوصل إلى اتفاق حول اختيار رئيس الهيئة التحكيمية خلال شهرين من تعيينهما، وجب تعيين هذا الأخير، بناء على طلب أي من الطرفين المتعاقدين، من قبل رئيس محكمة العدل الدولية.

٥. إذا مُنع رئيس محكمة العدل الدولية ، في الحالتين المذكورتين في البندين ٣ و ٤ من هذه المادة، من انجاز المهمة المذكورة، أو إذا كان من رعايا أي من الطرفين المتعاقدين، وُجب إجراء التعيين من قبل نائب الرئيس، وإذا مُنع هذا الأخير من انجاز المهمة المذكورة أو كان من رعايا أي من الطرفين المتعاقدين، وجب إجراء ذلك التعيين من قبل قاضي المحكمة الأقدم الذي لا يكون من رعايا أي من الطرفين المتعاقدين .

٦. تتخذ الهيئة التحكيمية قراراتها بأكثرية الأصوات.

٧. تبت الهيئة التحكيمية بالنزاع استنادا لأحكام هذه الاتفاقية ولمبادئ القانون الدولي وعليها أن تحدّد أصول المحاكمة لديها.

٨. يتحمل كل طرف متعاقد نفقات المحكّم الذي عيّنه ونفقات تمثيله في الجلسات التحكيمية، ويشترك الطرفان المتعاقدان بالتساوي في تحمّل كلفة نفقات رئيس الهيئة التحكيمية والنفقات الأخرى. بإمكان الهيئة التحكيمية أن تضع نظاما مختلفا بشأن النفقات.

٩. تكون قرارات الهيئة التحكيمية، بما في ذلك القرار الخاص بالنفقات، نهائية وملزمة لكل طرف متعاقد.

المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار وفقا للقواعد التي تـنظّم الآليّـات الإضـافية لإدارة الإجراءات من قبل أمانة سر المركز (الآلية الإضافية للقواعد) إذا لم يكن أحد الطرفين عضوا في اتفاقية (ICSID)، أو

ج- محكمة التحكيم التابعة لغرفة التجارة الدولية، أو

د- محكّم دولي أو هيئة تحكيم تنشأ لهذا الغرض بالذات تعيـّن بموجب اتفاق خـاص أو تنـشأ بموجب أنظمة التحكيم الخاصة بلجنة الأمم المتحدة لقانون التجارة الدولية.

يكون الخيار المعتمد بموجب البنود (أ) و(ب) و(ج) و(د) المذكورة أعلاه نهائيا.

٣. تبُت هيئة التحكيم في النزاع وفقا لأحكام هذه الاتفاقية ولقواعد ومبادئ القانون الدولي الواجبة التطبيق وتكون القرارات التحكيمية نهائية وملزِمة لطرفي النزاع. يتوجّب على كل طرف متعاقد أن ينفّذ دون تأخير أي قرار تحكيمي وأن يطبّقه وفقا للقانون الداخلي.

المادة ٩

تسوية النزاعات بين الطرفين المتعاقدين

١. تسوّى النزاعات بين الطرفين المتعاقدين، الناتجة عن تفسير أو تطبيق هذه الاتفاقيـة، عبـر الطرق الدبلوماسية.

٢. إذا تعذّر على الطرفين المتعاقدين التوصّل إلى اتفاق خلال مهلة ستة أشهر من تاريخ بـدء المفاوضات، وجب عرض النزاع، بناء على طلب أي من الطرفين المتعاقدين، على هيئة تحكيمية مؤلّفة من ثلاثة أعضاء. على كل طرف متعاقد أن يعيـّن محكماً، وعلى هـذين المحكمَـين أن يعيـّنا رئيسا للهيئة التحكيمية يكون من رعايا بلد ثالث.

٣. إذا تخلف أحد الطرفين المتعاقدين عن تعيين محكّمه ولم يلبِّ دعوة الطرف المتعاقـد الآخـر لإجراء هذا التعيين خلال شهرين، وجب تعيين ذلك المحكّم، بناء على طلب ذلك الطرف المتعاقد، من جانب رئيس محكمة العدل الدولية.

ب- أن الطرف المتعاقد الأول مخوّل بممارسة هكذا حقوق وتنفيذ هكذا مطالب عملا بمبدأ الحلول، بنفس المقدار الذي يعود للطرف المعوَّض عليه، دون المساس بحقوق الطرف المتعاقد الأول عملا بالمادة ٨ من هذه الاتفاقية.

٢. يحق للطرف المتعاقد الأول أن يحظى، في جميع الظروف، بالمعاملة ذاتها فيما يتعلق:

أ- بأي حقوق ومطالب اكتسبها بموجب التنازل،
ب- وبأية مقبوضات تم استلامها نتيجة هذه الحقوق والمطالب، التي كانت قد تعود إلى الطرف المعوض عليه بموجب هذه الاتفاقية، فيما يتعلق بالاستثمار المعني والعائدات التابعة له.

٣. إن أية مقبوضات يتلقاها الطرف المتعاقد الأول بعملة غير قابلة للتحويل، نتيجة الحقوق والمطالب المكتسبة، سوف تكون متوفّرة دون قيود للطرف المتعاقد الأول لتمكينه من إيفاء أية مصاريف تطرأ في أراضي الطرف المتعاقد الثاني.

المادة ٨
تسوية النزاعات بين طرف متعاقد
ومستثمر تابع للطرف المتعاقد الآخر

١. في حال نشوء نزاعات متعلقة بالاستثمارات بين طرف متعاقد ومستثمر تابع للطرف المتعاقد الآخر، تجري مشاورات بين الطرفين المعنيين بهدف حل القضية بصورة ودية، بقدر الإمكان.

٢. إذا لم تؤدّ هذه المشاورات إلى حلٍ خلال مهلة ستة أشهر من تاريخ طلب التسوية الخطي، يجوز للمستثمر أن يرفع النزاع للتسوية ، بحسب اختياره ، أمام:

أ- المحكمة المختصة لدى الطرف المتعاقد الذي جرى الاستثمار في أراضيه، أو
ب- المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار (ICSID) وفق أحكام اتفاقية تسوية منازعات الاستثمار الناشئة بين الدول ورعايا الدول الأخرى، التي فُتح باب التوقيع عليها في واشنطن بتاريخ ١٨ آذار ١٩٦٥، في حال أصبح كلا الطرفين المتعاقدين عضوين في هذه الاتفاقية، أو

د- الإيرادات والتعويضات الأخرى التي يقبضها الموظفون الأجانب الذين سمح لهم بالقيام بعمل ذي صلة باستثمار قائم على أراضي الطرف المتعاقد الآخر،

ه- رأس المال والمبالغ المضافة إليه المخصصة للحفاظ على الاستثمار أو تنميته، و

و- التعويضات المدفوعة بموجب المادتين ٤ و ٥ من هذه الاتفاقية ، و

ز- التعويضات الناتجة عن تسوية المنازعات وفقا للمادتين ٨ و ٩.

٢. على الطرف المتعاقد المضيف للاستثمار أن يسمح للمستثمرين التابعين للطرف المتعاقد الآخر بالتعامل مع سوق القطع الأجنبي على أساس غير تمييزي وبشراء العملة القابلة للصرف الحر لإجراء تحويلات بموجب هذه المادة من دون تأخير غير مبرّر، بسعر الصرف السائد في السوق والساري بتاريخ التحويل.

٣. يتعهد الطرفان المتعاقدان بتسهيل الإجراءات اللازمة لإنجاز هذه التحويلات من دون تأخير، وفقا للممارسات المتبعة في المراكز المالية الدولية. وينبغي على الطرفين المتعاقدين كليهما القيام بالمعاملات المطلوبة للحصول على عملة أجنبية وتحويلها الفعلي إلى الخارج خلال فترة لا تتجاوز الشهر الواحد. وعلاوة على ذلك، ينبغي على الطرفين المتعاقدين الاتفاق على منح التحويلات المشار إليها في هذه المادة معاملة لا تقل رعاية عن تلك الممنوحة لتحويلات يقوم بها مستثمرون ينتمون إلى أي دولة ثالثة.

المادة ٧

مبدأ الحلول محل المستثمر

١. إذا دفع أحد الطرفين المتعاقدين أو وكالته المعيّنة (" الطرف المتعاقد الأول ") مبلغاً بموجب أي بوليصة تأمين أو ضمان مالي ضد أخطار غير تجارية قد منح بشأن استثمار في أراضي الطرف المتعاقد الآخر (" الطرف المتعاقد الثاني ")، وجب على الطرف المتعاقد الثاني أن يقر:

أ- بالتنازل للطرف المتعاقد الأول بموجب القانون أو وفقاً لمعاملة قانونية، عن سائر الحقوق والمطالب العائدة للطرف المعوّض عليه، و

تاريخ نزع الملكية ولغاية تاريخ الدفع، وأن يقرر من دون تأخير، وأن يكون قابلاً للتحصيل فعليًا وللتحويل بحرية.

٣. تخضع شرعية إجراءات نزع الملكية أو التأميم أو أي إجراء مماثل لهما، كما يخضع مقدار التعويض، لإعادة النظر بحسب الأصول القانونية المتبعة.

٤. عندما ينزع طرف متعاقد ملكية أصول شركة تم تأسيسها أو أنشاؤها بموجب القانون النافذ في أي جزء من أراضيه، ويكون المستثمرون التابعون للطرف المتعاقد الآخر يملكون فيها أسهماً، سندات دين أو غيرها من أشكال المساهمة، عليه أن يضمن تطبيق أحكام البنود ١، ٢ و ٣ من هذه المادة ضمن الحدود الضروريّة التي تؤمن التعويض الفوري، الملائم والفعلي عن استثمارات رعايا الطرف المتعاقد الآخر أو شركاته مالكي هذه الأسهم، سندات الدين أو أشكال المساهمة الأخرى.

٥. في حالتَي نزع الملكية والتعويض، يُمنح الطرف المتعاقد المذكور معاملة لا تقل رعاية عن تلك التي يمنحها إلى المستثمرين التابعين له أو إلى المستثمرين التابعين لأي دولة ثالثة.

المادة ٦

التحويل الحر

١. على كل طرف متعاقد وُظّفت في أراضيه استثمارات عائدة لمستثمرين تابعين للطرف المتعاقد الآخر أن يضمن لهؤلاء المستثمرين التحويل الحر للمبالغ المتعلقة بتلك الاستثمارات، وهي تشمل بوجه خاص وليس حصراً ما يلي:

أ- عائدات الاستثمار وفقا للبند الثالث من المادة الأولى من هذه الاتفاقية،
ب- المبالغ المتعلّقة بقروض جرى الالتزام بها أو التزامات تعاقدية أخرى تم التعهّد بها من أجل الاستثمار،
ج- المبالغ المحصّلة من بيع أو تحويل أو تصفية أو نقل ملكية أحد الاستثمارات أو جزء منه،

٢. مع مراعاة أحكام البند الأول من هذه المادة، فإن المستثمرين التابعين لأي طرف متعاقد الذين يتكبّدون بسبب الأوضاع المشار إليها في البند المذكور في أراضي الطرف المتعاقد الآخر خسائر ناتجة عن:

أ- مصادرة ممتلكاتهم من قبل قواته أو سلطاته، أو
ب- تدمير ممتلكاتهم من قبل قواته أو سلطاته من دون أن تكون العمليّات القتالية قد تسبّبت بذلك أو أن تكون ضرورة الوضع قد تطلبته،

يُمنحون إعادة أملاكهم أو تعويضاً مناسباً لا يقلّ عن ذلك الذي قد يُمنح، في الأوضاع ذاتها، إلى مستثمر تابع للطرف المتعاقد الآخر أو إلى مستثمر تابع لأي دولة ثالثة. وتكون التعويضات الناتجة قابلة للتحويل الحر من دون تأخير غير مبرر.

المادة ٥
نزع الملكية

١. يجب أن تتمتّع استثمارات المستثمرين التابعين لأي من الطرفين المتعاقدين بكامل الحماية والأمان في أراضي الطرف المتعاقد الآخر.
لا ينبغي لأي من الطرفين المتعاقدين أن يتّخذ، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، إجراءات بنزع الملكية أو بالتأميم أو أي إجراءات أخرى ذات الطبيعة نفسها أو لها المفعول نفسه، بشأن استثمارات مستثمرين تابعين للطرف المتعاقد الآخر، إلاّ إذا اتخذت هذه الإجراءات في سبيل المصلحة العامة، كما هي محددة قانوناً، على أساس غير تمييزي، بحسب الأصول القانونية المتبعة، وشرط اتخاذ ترتيبات لدفع تعويض فوري، فعّال وملائم طبقاً للقوانين الوطنية النافذة من دون أي نوع من التمييز.

٢. يجب أن يعادل هذا التعويض القيمة السوقية للاستثمار الذي نُزعت ملكيته ، في الوقت الذي يسبق مباشرة إجراء نزع الملكية أو في الوقت الذي أصبح فيه نزع الملكية الوشيك معلوماً بصورة علنية، أيهما يكون الأسبق، وأن يتضمن التعويض الفائدة التجارية العادية التي تسري من

رعاية من تلك التي يمنحها إلى المستثمرين التابعين له أو لأي دولة ثالثة، أيهما تكون الأكثر رعاية.

٣. ينبغي ألاّ تفسّر أحكام هذه المادة على أنها تلزم طرفا متعاقدا بأن يمنح مستثمري أو استثمارات الطرف المتعاقد الآخر منافع أي معاملة أو أفضلية أو امتياز ناتج عن:

أ- أي اتحاد جمركي أو اقتصادي قائم أو سينشأ مستقبلا، أو عن منطقة تجارة حرة أو مؤسسة اقتصادية إقليمية أو عن أية اتفاقية دولية مماثلة يكون أي من الطرفين المتعاقدين أو قد يُصبح طرفا فيها، أو

ب- أية منفعة يمنحها أحد الطرفين المتعاقدين لمستثمرين تابعين لدولة ثالثة بموجب اتفاقية حول الازدواج الضريبي أو اتفاقيات أخرى على أساس المعاملة بالمثل بشأن أمور ضريبية.

٤. على الرغم من أحكام هذه المادة، يمكن لكل طرف متعاقد أن يطبق قوانينه وأنظمته المتعلّقة باكتساب حقوق الملكية العقارية على أراضيه من قبل مستثمري الطرف المتعاقد الآخر.

المادة ٤

التعويض عن الخسائر

١. إن مستثمري أي من الطرفين المتعاقدين الذين تتكبّد استثماراتهم الموظّفة في أراضي الطرف المتعاقد الآخر خسائر ناتجة عن حرب أو نزاع مسلح آخر، أو ثورة، أو حالة طوارئ وطنية، أو تمرّد، أو عصيان، أو أعمال شغب في أراضي الطرف المتعاقد الآخر، سوف يُمنحون من قبل الطرف المتعاقد الأخير، فيما يخص إعادة المال، دفع البدل، التعويض أو أي تسوية أخرى، معاملة لا تقل رعاية عن تلك التي يمنحها الطرف الأخير إلى مستثمريه أو إلى المستثمرين التابعين لأي دولة ثالثة، أيهما تكون الأكثر رعاية. وتكون التعويضات الناتجة عن ما سبق قابلة للتحويل الحر.

الخارجية للبحر الإقليمي، التي تمارس عليها الدولة المعنية، وفقا للقانون الداخلي والدولي، الولاية القانونية وحقوق السيادة.

المادة ٢

تنشيط الاستثمارات وحمايتها

١. يترتب على كل طرف متعاقد أن يشجّع ويوجد ظروف ملائمة للمستثمرين التابعين للطرف المتعاقد الآخر للاستثمار ضمن أراضيه، وأن يقبل تلك الاستثمارات وفقا لقوانينه وأنظمته.

٢. يترتب على كلٍّ من الطرفين المتعاقدين ألاّ يعرقل بأي شكل من الأشكال، من خلال إجراءات غير منطقيّة أو تمييزية، تشغيل استثمارات يوظفها مستثمرون تابعون للطرف المتعاقد الآخر أو إدارة هذه الاستثمارات أو الحفاظ عليها أو استعمالها أو التمتّع أو التصرّف بها في أراضيه.

٣. يترتب على كل طرف متعاقد يكون قد قَبِل باستثمار يوظّف في أراضيه أن يمنح، وفقا لقوانينه وأنظمته، التراخيص الضرورية المتعلقة بذلك الاستثمار، بما في ذلك الإجازات من أجل استخدام مَن يختارهم المستثمرون من كبار الموظفين الإداريين والفنيين، بصرف النظر عن جنسيتهم.

المادة٣

لمعاملة الوطنيّة ومعاملة الدولة الأكثر رعاية

١. يترتّب على كل من الطرفين المتعاقدين أن يؤمّن ضمن أراضيه معاملة عادلة ومنصفة للاستثمارات التابعة للطرف المتعاقد الآخر. ينبغي ألاّ تكون هذه المعاملة أقل رعاية من تلك التي يمنحها كل طرف متعاقد للاستثمارات الموظّفة ضمن أراضيه من قِبل المستثمرين التابعين له، أو من تلك الممنوحة من قبل أي طرف متعاقد للاستثمارات الموظّفة ضمن أراضيه من قبل مستثمرين تابعين لأي دولة ثالثة، أيهما تكون الأكثر رعاية.

٢. لا يجوز لأي طرف متعاقد أن يُخضع ضمن أراضيه، المستثمرين التابعين للطرف المتعاقد الآخر، فيما يتعلّق بإدارة الاستثمار والحفاظ عليه واستعماله والتمتع أو التصرف به، لمعاملة أقل

د- حقوق الملكية الفكرية كحقوق التأليف والنشر، وبراءات الاختراع، والتصاميم أو النماذج الصناعية، والعلامات التجاريّة أو العلامات الخدماتيّة، والأسماء التجارية، والأساليب التقنية، والخبرات الفنية والشهرة التجارية، وكذلك الحقوق المماثلة الأخرى التي تقرّها قوانين الطرفين المتعاقدين، و

ه- امتيازات الأعمال التي تُمنح بموجب القانون العام، بما فيها امتيازات التنقيب عن الموارد الطبيعية أو استخراجها أو استثمارها وكذلك أية حقوق أخرى تُمنح بموجب القانون أو بموجب عقد أو قرار صادر عن السلطة طبقا للقانون.

لن يؤثّر أي تغيير في الشكل الذي تُستثمر فيه الأصول، أو يُعاد استثمارها فيه، في صفته كاستثمار.

٢. تعني كلمة " مستثمر "، فيما يتعلق بأي من الطرفين المتعاقدين:

أ- أي شخص طبيعي يُعتبر، وفقا لقانون ذلك الطرف المتعاقد، من رعاياه،

ب- أي شخص معنوي، بما في ذلك الشركات العامة، المؤسسات العامة، الهيئات، مؤسسات الأعمال، شركات التضامن، المنشآت، الشركات، المنظمات، المشاركات أو الجمعيات المنشأة أو المؤسّسة وفقا لقوانين وأنظمة ذلك الطرف المتعاقد،

يوظف أمواله في أراضي الطرف المتعاقد الآخر.

٣. تعني كلمة " عائدات " المبالغ التي ينتجها الاستثمار وهي تشمل بوجه خاص وليس حصراً، الأرباح وأنصبة الربح والفوائد والأرباح الرأسمالية والإتاوات وسواها من الأتعاب، بصرف النظر عن الشكل الذي يدفع فيه العائد.

٤. تعني كلمة " أراضي "، أراضي الطرفين المتعاقدين، بما فيها البحر الإقليمي وكذلك المناطق البحرية وهي تشمل المنطقة الاقتصادية الحصريّة وقاع البحر والأرض التي تحته المحاذية للحدود

إن حكومة جمهورية كوريا وحكومة الجمهورية اللبنانية (المشار إليهما في ما يلي بـ " الطرفين المتعاقدين ")،

رغبة منهما في تشجيع التعاون الاقتصادي في ما يعود بالمنفعة المتبادلة على الدولتين،

وتصميما منهما على إيجاد واستمرار ظروف مؤاتية للاستثمار من قبل مستثمرين تابعين لأحد الطرفين المتعاقدين في أراضي الطرف المتعاقد الآخر،

واعترافا منهما بأن تشجيع مثل هذه الاستثمارات وتوفير الحماية التعاقدية لها، من شأنهما الحث على مبادرة القيام بأعمال خاصة وعامة وعلى زيادة ازدهار كلا الدولتين،

قد اتفقتا على ما يلي:

المادة ١
تعريفات

لأغراض هذه الاتفاقية:

١. تعني كلمة " استثمار " أي نوع من الأصول المنشأة أو المكتسبة من قبل مستثمر تابع لأحد الطرفين المتعاقدين في أراضي الطرف المتعاقد الآخر، وتشمل بوجه خاص وليس حصراً:
أ- الأموال المنقولة وغير المنقولة وكذلك أية حقوق ملكية أخرى كالرهونات والضمانات وحقوق الإيجار.
ب- الحصص والأسهم والسندات وسائر أشكال المساهمة الأخرى في شركة أو في أي مشاريع تجارية، وكذلك الحقوق والفوائد الناشئة عنها.
ج- المطالبات بأموال أو بأي أداء ناتج عن عقد ذي قيمة اقتصادية.

[ARABIC TEXT – TEXTE ARABE]

اتفاقية

بين

جمهورية كوريا والجمهوريّة اللبنانية

حول

تنشيط الاستثمارات وحمايتها المتبادلة

[ENGLISH TEXT – TEXTE ANGLAIS]

AGREEMENT BETWEEN THE REPUBLIC OF KOREA AND THE LEBANESE REPUBLIC ON THE PROMOTION AND RECIPROCAL PROTECTION OF INVESTMENTS

The Government of the Republic of Korea and the Government of the Lebanese Republic (hereinafter referred to as the "Contracting Parties"),

Desiring to encourage economic cooperation to the mutual benefit of both States,

Intending to create and maintain favourable conditions for investments by investors of one Contracting Party in the territory of the other Contracting Party,

Recognizing that the encouragement and contractual protection of such investments are apt to stimulate private and public business initiative and to increase the prosperity of both States,

Have agreed as follows:

Article 1
Definitions

For the purposes of this Agreement:

1. "investment" means every kind of asset established or acquired by an investor of one Contracting Party in the territory of the other Contracting Party and shall include particularly, but not exclusively:

a) movable and immovable property as well as any other property rights such as mortgages, liens, leases and pledges;
b) shares in, stock and debentures of, and any other form of participation in a company or any business enterprises and rights or interest derived therefrom;
c) claims to money or to any performance under contract having an economic value;
d) intellectual property rights, such as copyrights, patents, industrial designs or models, trade or service marks, trade names, technical processes, know-how and goodwill, as well as other similar rights recognized by the laws of the Contracting Parties; and
e) business concessions under public law, including concessions to search, extract or exploit natural resources as well as all other rights given by law, by contract or by decision of the authority in accordance with the law.

Any alteration of the form in which assets are invested or reinvested shall not affect their character as investment.

2. "investor" means with respect to either Contracting Party:
   a) any natural person who, according to the law of that Contracting Party, is considered to be its national;
   b) any legal person including public companies, public institutions, authorities, foundations, partnerships, firms, establishments, organizations, corporations, or associations, incorporated or constituted in accordance with the laws and regulations of that Contracting Party,

   who invest in the territory of the other Contracting Party.

3. "returns" means amounts yielded by an investment and in particular, though not exclusively, includes profits, dividends, interest, capital gains, royalties, or other fees, irrespective of the form in which the return is paid.

4. "territory" means the territory of the Contracting Parties, including the territorial sea as well as the maritime areas including the exclusive economic zone, its seabed and subsoil adjacent to the outer limit of the territorial sea over which the State concerned exercises, in accordance with national and international law, jurisdiction and sovereign rights.

Article 2

Promotion and Protection of Investments

1. Each Contracting Party shall encourage and create favourable conditions for investors of the other Contracting Party to invest in its territory, and shall admit such investment in accordance with its laws and regulations.

2. Neither Contracting Party shall in any way, impair by unreasonable or discriminatory measures the operation, management, maintenance, use, enjoyment or disposal of investments in its territory of investors of the other Contracting Party.

3. When a Contracting Party shall have admitted an investment on its territory, it shall, in accordance with its laws and regulations, grant the necessary permits in connection with such an investment, including authorizations for engaging top managerial and technical personnel of their choice, regardless of nationality.

Article 3

National Treatment and Most Favored Nation Treatment

1. Each Contracting Party shall ensure fair and equitable treatment within its territory of the investments of the other Contracting Party. This treatment shall not be less favourable than that granted by each Contracting Party to the investments made within its territory by its own investors, or than that granted by each Contracting Party to the investments made within its territory by investors of any third State, whichever is more favorable.

2. Neither Contracting Party shall in its territory subject investors of the other Contracting Party, as regards their management, maintenance, use, enjoyment or disposal of their investments, to treatment less favourable than that which it accords to its own investors or to investors of any third State whichever is more favorable.

3. Provisions of this Article shall not be construed so as to oblige a Contracting Party to extend to the investors and investments of the other Contracting Party the benefit of any treatment, preference or privilege resulting from:

a) any existing or future customs or economic union, a free trade area or regional economic organization or similar international agreement, to which either Contracting Parties is or becomes a party; or

b) any advantage which either Contracting Party accords to investors of a third State by virtue of a double taxation agreement or other agreements on a reciprocal basis regarding tax matters.

4. Notwithstanding the provisions of this Article, each Contracting Party may apply its laws and regulations concerning the acquisition of the real estate rights in its territory by the other Contracting Party's investors.

Article 4

Compensation for Losses

1. Investors of one Contracting Party whose investments in the territory of the other Contracting Party suffer losses owing to war or other armed conflict, revolution, a state of national emergency, revolt, insurrection or riot in the territory of the latter Contracting

Party shall be accorded by the latter Contracting Party treatment, as regards restitution, indemnification, compensation or other settlement, no less favourable than that which the latter Contracting Party accords to its own investors or to investors of any third state whichever is more favorable. Resulting payments shall be freely transferable.

2. Without prejudice to paragraph 1 of this Article, investors of one Contracting Party who in any of the situations referred to in that paragraph suffer losses in the territory of the other contracting party resulting from:

a) requisitioning of their property by its forces or authorities; or

b) destruction of their property by its forces or authorities, which was not caused in combat action or was not required by the necessity of the situation,

shall be accorded restitution or adequate compensation no less favourable than that which would be accorded under the same circumstances to investor of the other Contracting Party or to an investor of any third State. Resulting payments shall be freely transferable without undue delay.

Article 5

Expropriation

1. Investments of investors of each Contracting Party shall enjoy full protection and security in the territory of the other Contracting Party. Neither of the Contracting Parties shall take, either directly or indirectly, measures of expropriation, nationalization or any other measures having the same nature or the same effect against investments of investors of the other Contracting Party, unless the measures are taken in the public interest as established by law, on a non-discriminatory basis, and under due process of law, and provided that provisions be made for prompt, effective and adequate compensation, according to the enforced national law without any kind of discrimination.

2. Such compensation shall amount to the market value of the investment expropriated immediately before the expropriation or before the impending expropriation became public knowledge, whichever is the earlier, shall include interest at a normal commercial rate from the date of expropriation until the date of payment, shall be made without delay, be effectively realizable and be freely transferable.

3. The legality of any such expropriation, nationalization or comparable measure and the amount of compensation shall be subject to review by due process of law.

4. Where a Contracting Party expropriates the assets of a company which is incorporated or constituted under the law in force in any part of its own territory, and in which investors of the other Contracting Party own shares, debentures or other forms of participation, it shall ensure that the provisions of paragraphs 1, 2 and 3of this Article are applied to the extent necessary to guarantee prompt, adequate and effective compensation in respect of their investment to such nationals of companies of the other Contracting Party who are owners of those shares debentures or other forms of participation.

5. In both expropriation and compensation, treatment no less favourable than that which the Contracting Party accords to its own investors or to investors of any third State shall be accorded.

Article 6

Free Transfer

1. Each Contracting Party in whose territory investments have been made by investors of the other Contracting Party shall guarantee to those investors the free transfer of the payments relating to these investments, particularly but not exclusively the following:

a) investment returns according to Article 1, paragraph 3 of this Agreement;
b) amounts relating to loans incurred, or other contractual obligations undertaken, for the investment;
c) proceeds accruing from the total or partial sale, transfer, liquidation or alienation of an investment;
d) the earnings and other compensations of foreign personnel who are allowed to work in connection with an investment in the territory of the other Contracting Party;
e) capital and additional amounts to maintain or increase the investment; and
f) payment of compensation under Articles 4 and 5 of this Agreement; and
g) payments arising out of settlement of a dispute according to Articles 8 and 9.

2. The host Contracting Party of the investment shall allow the investors of the other Contracting Party to the foreign exchange market in a non-discriminatory manner and to purchase the freely convertible currency to make transfers pursuant to this Article without undue delay, at the prevailing market rate of exchange applicable on the date of transfer.

3. The Contracting Parties undertake to facilitate the procedures needed to make such transfers without delay, according to the practices followed in international financial centers. Both Contracting Parties should undertake to carry out the formalities required for the acquisition of foreign currency and for its effective transfer abroad within a period not exceeding one month. Moreover, the Contracting Parties should agree to accord to transfers referred to in the present Article a treatment no less favourable than that accorded to transfers originated from investors of any third state.

Article 7

Principle of Subrogation

1. If one Contracting Party or its designated Agency ("the first Contracting Party") makes a payment under any insurance policy or financial guarantee against non-commercial risks given in respect of an investment in the territory of other Contracting Party ("the second Contracting Party"), the second Contracting Party shall recognise:

a) the assignment to the first Contracting Party by law or by legal transaction of all the rights and claims of party indemnified; and

b) that the first Contracting Party is entitled to exercise such rights and enforce such claims by virtue of subrogation, to the same extent as the party indemnified; without prejudice to the rights of the first Contracting Party under Article 8 of this Agreement.

2. The first Contracting Party shall be entitled in all circumstances to the same treatment in respect of:

a) the rights and claims acquired by it by virtue of the assignment; and

b) any payments received in pursuance of those rights and claims,

as the party indemnified was entitled to receive by virtue of this Agreement in respect of the investment concerned and its related returns.

3. Any payments received in non-convertible currency by the first Contracting Party in pursuance of the rights and claims acquired shall be freely available to the first Contracting Party for the purpose of meeting any expenditure incurred in the territory of the second Contracting Party.

Article 8

Settlement of Disputes between a Contracting Party and an Investor of the Other Contracting Party

1. In case of disputes regarding investments between a Contracting Party and an investor of the other Contracting Party, consultations will take place between the parties concerned with a view to solving the case, as far as possible, amicably.

2. If these consultations do not result in a solution within six months from the date of written request for settlement, the investor may submit the dispute, at his choice, for settlement to:

a) the competent court of the Contracting Party in the territory of which the investment has been made; or

b) the International Center for Settlement of Investment Disputes (ICSID) provided for by the Convention on the Settlement of Investment disputes between States and Nationals of the other States, opened for signature at Washington, on March 18, 1965, in case both Contracting Parties have become members of this Convention; or

the International Center for Settlement of Investment Disputes under the Rules Governing the Additional Facility for the Administration of Proceedings by the Secretariat of the Center (Additional Facility of Rules), if one of the Contracting Parties is not a Contracting State of the ICSID Convention; or

c) the court of Arbitration of the International Chamber of Commerce; or

d) an international arbitrator or ad hoc arbitration tribunal to be appointed by a special agreement or established under the Arbitration Rules of the United Nations Commission on International Trade Law.

The choice made as per subparagraphs a), b), c) and d) herein above is final.

3. The arbitral tribunal shall decide the dispute in accordance with the provisions of this Agreement and the applicable rules and principles of International law. The awards of arbitration shall be final and binding on both parties to the dispute. Each Contracting Party shall carry out without delay any such award and such award shall be enforced in accordance with domestic law.

Article 9

Settlement of Disputes between Contracting Parties

1. Disputes between Contracting Parties regarding the interpretation or application of this Agreement shall be settled through diplomatic channels.

2. If both Contracting Parties cannot reach an agreement within six months from the start of the negotiations, the dispute shall, upon request of either Contracting Party, be submitted to an arbitral tribunal of three members. Each Contracting Party shall appoint one arbitrator, and these two arbitrators shall nominate a national of a third State who shall be appointed Chairman of the tribunal .

3. If one of the Contracting Parties has not appointed its arbitrator and has not followed the invitation of the other Contracting Party to make that appointment within two months, the arbitrator shall be appointed upon the request of that Contracting Party by the President of the International Court of Justice.

4. If both arbitrators cannot reach an agreement about the choice of the chairman within two months after their appointment, the latter shall be appointed upon the request of either Contracting Party by the President of the International Court of Justice.

5. If, in the cases specified under paragraphs 3 and 4 of this Article, the President of the International Court of Justice is prevented from carrying out the said function or if he is a national of either Contracting Party, the appointment shall be made by the Vice-President, and if the latter is prevented from carrying out the said function or if he is a national of either Contracting Party, the appointment shall be made by the most senior Judge of the Court who is not national of either Contracting Party.

6. The tribunal shall reach its decision by a majority of votes.

7. The tribunal shall decide the dispute on the basis of the provisions of this Agreement, and the principles of international law. It shall determine its procedure.

8. Each Contracting Party shall bear the cost of the arbitrator it has appointed and of its representation in the arbitral proceedings. The cost of the chairman and the remaining costs shall be borne in equal parts by the Contracting Parties. The arbitration tribunal may make a different decision concerning costs.

9. The decisions of the tribunal, including decision on cost, are final and binding for each Contracting Party.

Article 10
Other Obligations

1. If the provisions of law of either Contracting Party or obligations under international law existing at present or established hereafter between the Contracting Parties in addition to this Agreement contain rules, whether general or specific, entitling investments by investors of the other Contracting Party to treatment more favourable than is provided for by this Agreement, such rules shall, to the extent that they are more favourable, prevail over this Agreement.

2. Each Contracting Party shall observe any other obligation it has assumed with regard to investments in its territory by investors of the other Contracting Party.

Article 11
Application of the Agreement

This Agreement shall also apply to investments in the territory of a Contracting Party made in accordance with its laws and regulations by investors of the other Contracting Party prior to the entry into force of this Agreement. However, the Agreement shall not apply to disputes that have arisen before its entry into force.

Article 12
Final Provisions

1. This Agreement shall enter into force on the thirtieth day after the date on which the Contracting Parties have notified each other in writing that their respective legal requirements for the entry into force of this Agreement have been fulfilled.

2. This Agreement shall remain in force for a period of ten years and shall continue in force thereafter indefinitely unless either Contracting Party notifies the other Contracting Party in writing one year in advance of its intention to terminate this Agreement.

3. Provided that in respect of investments made whilst the Agreement is in force, the provisions of Articles 1 to 11 shall continue to be effective with respect to such investments for a further period twenty years after the date of termination and without prejudice to the application thereafter of the rules of general international law.

IN WITNESS WHEREOF the undersigned, being duly authorized by their respective Governments, have signed this Agreement.

Done in duplicate at Beirut, on fifth day of May 2006, in the Korean, Arabic and English languages, all texts being equally authentic. In case of divergence of interpretation, the English text shall prevail.

KOR
FOR THE GOVERNMENT OF
THE REPUBLIC OF KOREA

FOR THE GOVERNMENT OF
THE LEBANESE REPUBLIC

[KOREAN TEXT – TEXTE CORÉEN]

대한민국 정부와 레바논공화국 정부 간의 투자의 증진 및 상호 보호에 관한 협정

대한민국 정부와 레바논공화국 정부(이하 "체약당사자"라 한다)는,

양국간 호혜적인 경제협력을 장려하고,

일방 체약당사자의 투자자가 타방 체약당사자 영역 안에서 행하는 투자에 유리한 여건을 조성 및 유지하기를 의도하며,

이러한 투자의 장려 및 계약상 보호가 사기업 및 공기업의 창의를 촉진하고 양국의 번영을 증진시킬 것임을 인식하여,

다음과 같이 합의하였다.

제 1 조
정 의

이 협정의 목적상

1. "투자"라 함은 일방 체약당사자의 투자자가 타방 체약당사자의 영역 안에 설립 또는 취득한 모든 종류의 자산을 말하며, 특히 다음 각목을 포함하나 이에 한정되지 아니한다.

가. 동산, 부동산 및 저당권, 유치권, 리스, 질권 등 그 밖의 재산권

나. 회사 또는 사업체에 대한 지분, 주식, 회사채 및 그 밖의 형태의 참여와 이로부터 발생하는 권리 또는 이익

다. 금전청구권이나 경제적 가치가 있는 계약상의 이행청구권

라. 저작권, 특허권, 의장 또는 모형, 상표권 또는 서비스 마크, 상호권, 기술공정, 노하우 및 영업신용을 포함한 지적재산권과 체약당사자의 법령에 따라 인정된 기타 유사한 권리

마. 공법에 의한 천연자원의 탐사, 추출 또는 개발을 위한 양허권과 법률, 계약 또는 법률에 따른 당국의 결정에 의해 부여된 모든 기타 권리

투자 또는 재투자된 자산의 형태에 어떠한 변경이 있다고 하더라도 이는 자산의 투자로서의 성격에 영향을 미치지 아니한다.

2. "투자자"라 함은 일방 체약당사자에 대하여

가. 그 체약당사자의 법에 의하여 그 체약당사자의 국적을 가진 자연인

나. 주식회사, 공공기관, 당국, 재단, 조합, 상사, 시설, 단체, 기업 및 협회를 포함해 그 체약당사자의 법령에 따라 설립 또는 조직된 모든 실체이며,

타방 체약당사자의 영역에 투자하는 자를 말한다.

3. "수익"이라 함은 그 수익이 지불된 형태와 상관없이 투자에 의하여 발생한 금액을 말하며, 특히 이윤, 배당금, 이자, 자본이득, 사용료 및 기타 수수료를 포함하나 이에 한정되지 아니한다.

4. "영역"이라 함은 체약당사자의 영해를 포함한 영토 및 그 국가가 국내법과 국제법에 따라 관할권과 주권적 권리를 행사하는 영해의 외측 한계선에 인접한 배타적 경제 수역, 해저 및 하층토를 포함한 수역을 말한다.

제 2 조
투자의 증진 및 보호

1. 각 체약당사자는 타방 체약당사자의 투자자가 자국 영역 안에서 투자를 하는데 유리한 여건을 장려·조성하며, 그러한 투자를 자국의 법령에 따라 허용한다.

2. 일방 체약당사자는 타방 체약당사자의 투자자에 의한 자국 영역 내의 투자의 운영·관리·유지·사용·향유 또는 처분을 불합리하거나 차별적인 조치에 의하여 저해하지 아니한다.

3. 일방 체약당사자가 자국 영역 안에 투자를 허용했을 경우, 그 체약당사자는 자국의 법령에 따라 투자자가 선택하는 최고 경영 및 기술진을 고용하기 위한 인증을 포함하여 그러한 투자와 관련되어 필요한 허가를 국적과 상관없이 부여한다.

제 3 조
내국민 대우 및 최혜국 대우

1. 각 체약당사자는 자국 영역 내 타방 체약당사자의 투자에 대하여 공정하고 공평한 대우를 보증한다. 이러한 대우는 일방 체약당사자가 자국 영역 내에 투자한 자국 투자자나 제3국 투자자의 투자에 부여하는 대우 중 보다 유리한 것보다 불리하지 아니하여야 한다.

2. 어느 체약당사자도 자국 영역 안에서 타방 체약당사자의 투자자가 행한 투자의 관리, 유지, 사용, 향유 또는 처분에 관하여 자국 투자자 또는 제3국 투자자에게 부여하는 대우 중 투자자에게 보다 유리한 것보다 불리한 대우를 부여해서는 아니된다.

3. 이 조의 어떤 규정도 일방 체약당사자가 타방 체약당사자의 투자자와 투자에 다음에 따라 발생하는 어떠한 대우, 우대 또는 특혜를 부여해야 할 의무를 지는 것으로 해석되지 아니한다.

가. 일방 체약당사자가 당사자인 또는 당사자가 될 모든 현재의 또는 미래의 관세 및 경제동맹, 자유무역지대 또는 지역경제기구 또는 유사한 국제협정

나. 일방 체약당사자가 이중조세협정 또는 조세문제에 있어서 상호주의에 근거해 맺은 기타 협정에 의해 제3국 투자자에게 부여하는 모든 이익

4. 이 조항의 규정에도 불구하고 각 체약당사자는 타방 체약당사자의 투자자가 일방 체약당사자의 영역 내에서 취득한 부동산 권리에 관하여 일방 체약당사자의 법령을 적용할 수 있다.

제 4 조
손실에 대한 보상

1. 일방 체약당사자의 투자자가 타방 체약당사자 영역 안에서 행한 투자가 타방 체약당사자 영역 안에서 전쟁·무력충돌·혁명·국가비상사태·무장항거·반란·폭동으로 인하여 손실을 입는 경우에, 투자자는 그에 대한 복구·배

상·보상 또는 그 밖의 다른 해결에 관하여 타방 체약당사자가 자국 또는 제3국의 투자자에게 부여하는 것 중 보다 유리한 것보다 불리하지 아니한 대우를 동 타방 체약당사자로부터 부여받는다. 이에 따르는 지급은 자유로이 송금할 수 있어야 한다.

2. 일방 체약당사자의 투자자가 제1항에 규정된 사태와 관련하여 타방 체약당사자의 영역 안에서 발생하는 다음 각목의 사유로 손실을 입은 경우, 동항의 규정에 의한 권리를 침해받지 아니하고 동일한 상황에서 타방 체약당사자 또는 제3국의 투자자에게 부여되는 것보다 불리하지 아니한 원상회복이나 적절한 보상을 부여받는다. 이에 따른 지급금은 부당한 지체 없이 자유롭게 송금될 수 있어야 한다.

가. 타방 체약당사자의 군대 또는 당국에 의한 투자자의 재산 징발

나. 교전행위에 기인하지 아니하였거나 긴급 상황으로써 요구되지 아니하였던 것으로서 타방 체약당사자의 군대 또는 당국에 의한 투자자의 재산 파괴

제 5 조
수 용

1. 각 체약당사자의 투자자의 투자는 타방 체약당사자의 영역 안에서 완전한 보호와 안전을 향유한다. 일방 체약당사자는 타방 체약당사자의 투자자의 투자에 대해 법으로 제정된 공공의 목적을 위해 비차별적 기초 위에서 적법 절차에 따라 그리고 어떠한 종류의 차별도 없이 집행되는 국내법에 의해 신속·충분·유효한 보상이 이루어지지 않는 한 직접적 또는 간접적으로 수용 또는 국유화 조치, 또는 그와 같은 본질 또는 영향을 갖는 모든 기타 조치를 취해서는 아니된다.

2. 이러한 보상은 수용이 이루어지기 직전 또는 수용이 임박하였음이 공공연히 알려지기 직전 중 더 이른 시기의 수용대상 투자의 시장가치에 상당하여야 하고, 수용일부터 지불일까지 보통의 상업이자율에 따른 이자를 포함하며, 지체 없이 지급되고, 유효하게 현금화하며, 자유롭게 송금할 수 있어야 한다.

3. 이러한 모든 수용, 국유화 또는 유사한 조치의 적법성 및 보상의 금액은 적법절차에 따라 검토된다.

4. 일방 체약당사자가 자국의 일부 영역에서 유효한 법에 따라 설립되거나 구성되어 타방 체약당사자의 투자자가 지분, 회사채 또는 다른 형태로 참여하는 회사의 자산을 수용하는 경우 동 체약당사자는 이 조의 1, 2 및 3항의 규정이 지분, 회사채 또는 다른 형태의 참여의 소유자인 타방 체약당사자의 회사의 국적 자들에게 그들의 투자에 대한 신속·충분·유효한 보상을 보장하기 위해 필요한 범위까지 적용되도록 보장한다.

5. 수용과 보상에 있어서 일방 체약당사자는 자국 또는 제3국의 투자자에게 부여하는 것보다 불리하지 아니한 대우를 부여해야 한다.

제 6 조
자 유 송 금

1. 각 체약당사자는 자국 영역 안에서 투자를 행한 타방 체약당사자의 투자자에게 그러한 투자와 관련하여 특히 다음 각목을 포함하나 이에 한정되지 아니한 지불의 자유송금을 보장한다.

가. 이 협정의 제1조 3항에 따른 투자의 수익
나. 투자로 인해 발생된 대여금 또는 기타 실행된 계약상 의무와 관련된 금액
다. 투자의 전면적, 부분적 매각, 양도, 청산 또는 이전으로 생겨난 수익금
라. 타방 체약당사자의 영역 안에서 투자와 관련하여 근로를 허가받은 외국 근로자의 소득 및 기타 보상
마. 투자의 유지 또는 증가를 위한 자본 및 추가 자금
바. 이 협정의 제4조 및 제5조에 따른 보상의 지불
사. 제8조 및 제9조에 따른 분쟁의 해결에서 발생한 지불

2. 투자 유치국인 체약당사자는 타방 체약당사자의 투자자가 비차별적 방법에 의해 외환시장에 참여할 수 있고, 부당한 지체 없이 이 조에 따라 송금할 수 있도록 송금당일에 적용되는 유효한 시장 환율에 따라 자유태환성통화를 사는 것을 허용한다.

3. 양 체약당사자는 이러한 송금이 국제 금융센터의 관행에 따라 지체 없이 이루어지도록 필요한 절차를 촉진시키도록 한다. 양 체약당사자는 외환의 취득 및 효율적인 해외 송금을 위해 요구되는 모든 정식 절차들이 한달을 넘지 않는 기간 내에 이루어지도록 한다. 또한, 양 체약당사자는 동 조에서 언급된 송금에 제3국 투자자들로부터 유래되는 송금에게 부여되는 것보다 불리하지 않은 대우를 부여하는 데 동의하도록 한다.

제 7 조
대위변제의 원칙

1. 일방 체약당사자 또는 그 지정기관 ("첫 번째 체약당사자")이 타방 체약당사자("두 번째 체약당사자")의 영역 내에서 행하여진 투자의 비상업적 위험에 대한 보험 또는 재정보증에 의하여 지불 조치를 할 경우, 두 번째 체약당사자는 다음 각목의 사항을 인정한다.

가. 변제된 당사자의 모든 권리 또는 청구권이 법률 또는 적법한 거래에 따라 첫 번째 체약당사자에 양도되는 것, 그리고

나. 첫 번째 체약당사자가 대위에 의하여 보장된 그러한 권리를 행사하고 청구권을 집행할 수 있는 자격을 이 협정의 제8조에 의해 첫 번째 체약당사자가 갖는 권리를 저해함이 없이 변제된 당사자와 같은 범위로 가지게 되는 것

2. 첫 번째 체약당사자는 모든 상황에서 다음 각목에 있어 해당 투자 및 관련 수익에 대해 이 협정에 의해 변제된 당사자가 받을 대우와 동일한 대우를 받는다.

가. 양도에 의하여 취득된 권리와 청구권, 그리고

나. 그러한 권리와 청구권에 따라 받은 모든 지급액

3. 첫 번째 체약당사자가 취득한 권리와 청구권에 따라 비 태환성통화로 받은 지급액은 두 번째 체약당사자의 영역 내에서 발생한 모든 지출에 대한 지불 목적을 위해 첫 번째 체약당사자에 의하여 자유로이 이용 가능하여야 한다.

제 8 조
일방 체약당사자와 타방 체약당사자 투자자간의 분쟁 해결

1. 일방 체약당사자와 타방 체약당사자 투자자간 투자와 관련된 분쟁이 있을 경우 분쟁 당사자는 가능한 한 우호적인 방법으로 문제를 해결하기 위한 목표를 가지고 협의한다.

2. 해결을 위한 서면 요청일로부터 6개월 이내로 이러한 협의로 해결되지 않는다면, 투자자는 해결을 위해 그 분쟁을 다음 중 하나의 절차에 회부할 수 있다.

가. 투자가 행해진 영역의 체약당사자의 권한 있는 법정

나. 양 체약당사자가 1965년 3월 18일 워싱턴에서 서명을 위해 개방된 국가와타방국가국민간의투자분쟁의해결에관한협약의 당사자인 경우, 동 협약에 의하여 설립된 국제투자분쟁해결본부, 또는
일방 체약당사자가 국제투자분쟁해결본부 협약의 당사자가 아닌 경우, 센터 사무국 절차의 행정을 위한 추가 편의를 통괄하는 규칙에 의한 국제투자분쟁해결본부

다. 국제상업회의소의 중재재판소

라. 국제연합 국제거래법위원회의 중재규칙에 따라 설립되거나 특별협약에 따라 임명된 국제중재재판관 또는 특별중재재판소

위 가, 나, 다 및 라 항에 대해 결정된 선택은 최종적이다.

3. 중재재판소는 이 협정의 규정 및 적용 가능한 규칙과 국제법의 원칙에 따라 분쟁에 대한 판정을 내린다. 중재 판정은 양 분쟁당사자에 대하여 최종적이고 구속력을 가진다. 각 체약당사자는 이러한 판정이 각자의 국내법에 따라 지체 없이 집행되도록 하여야 한다.

제 9 조
체약당사자간의 분쟁해결

1. 이 협정의 해석 또는 적용에 관한 체약당사자간의 분쟁은 외교경로를 통하여 해결한다.

2. 분쟁이 교섭을 시작한 때로부터 6개월 이내에 해결되지 아니할 경우, 이 분쟁은 일방 체약당사자의 요청에 의하여 3인으로 구성된 중재재판소에 회부된다. 각 체약당사자는 1인의 재판관을 임명하고, 이 2인의 재판관은 재판장으로 지명될 제3국의 국민인 1인을 추천한다.

3. 일방 체약당사자가 재판관을 임명하지 않았거나 두 달 내로 임명을 하라는 타방 체약당사자의 제안을 따르지 않았을 경우, 타방 체약당사자의 요청에 따라 국제사법재판소 소장이 재판관을 임명할 수 있다.

4. 양 재판관들이 자신들의 임명 후 두 달 내로 재판장의 선택에 있어 합의에 이르지 못할 경우, 일방 체약당사자의 요청에 의해 국제사법재판소 소장이 재판장을 임명한다.

5. 이 조 3항과 4항에 명시된 경우에서 국제사법재판소 소장이 이러한 임무를 수행할 수 없거나 어느 일방 체약당사자의 국민인 경우에는 부소장이 이러한 임명을 하고 부소장도 이러한 임무를 수행할 수 없거나 일방 체약당사자의 국민인 경우에는 어느 일방 체약당사자의 국민이 아닌 자로서 국제사법재판소의 차상급 재판관이 임명을 한다.

6. 중재재판소는 다수결에 의하여 결정한다.

7. 중재재판소는 분쟁을 이 협정의 규정 및 국제법의 원칙에 기초하여 결정한다. 중재재판소는 그 자체의 절차를 결정한다.

8. 각 체약당사자는 자국이 임명한 재판관과 중재절차에서의 자국 대표의 비용을 부담한다. 재판장의 비용과 여타비용은 양 체약당사자가 균등하게 부담한다. 중재재판소는 비용에 대해 다른 결정을 내릴 수 있다.

9. 비용에 대한 결정을 포함해 중재재판소의 결정은 최종적이고 구속력을 가진다.

제 10 조
기타 의무

1. 일방 체약당사자의 법 규정 또는 이 협정 외에 체약당사자 간에 기존의 또는 이후에 설립된 국제법상의 의무에 포함된 규칙이 일반적 또는 구체적으로 타방 체약당사자의 투자자에 의한 투자에 이 협정에서 부여하는 것보다 더 유리한 대우를 부여할 경우, 그 유리한 대우가 이 협정보다 우선한다.

2. 각 체약당사자는 타방 체약당사자의 투자자가 일방 체약당사자의 영역내에 행한 투자에 관련하여 부담한 다른 의무를 준수한다.

제 11 조
협정의 적용

이 협정은 그 발효 이전에 일방 체약당사자의 영역 내에 그 법령에 따라 타방 체약당사자의 투자자가 행한 투자에도 적용된다. 그러나 이 협정의 발효 이전에 발생된 분쟁에는 적용되지 아니한다.

제 12 조
최종 규정

1. 이 협정은 양 체약당사자가 이 협정의 발효를 위한 자국의 법적절차가 충족되었음을 서로에게 서면으로 통보한 날로부터 30일째 되는 날 발효한다.

2. 이 협정은 10년간 유효하며, 그 이후에는 어느 일방 체약당사자가 타방 체약당사자에게 협정의 종료의사를 1년 전에 서면으로 통보하지 아니하는 한 계속 유효하다.

3. 이 협정 제1조에서 제11조의 규정은 이 협정이 유효한 때 행하여진 투자에 대하여 일반 국제법의 규칙의 적용을 저해함이 없이 협정 종료일로부터 20년간 더 유효하다.

이상의 증거로, 아래 서명자들은 그들 각자의 정부로부터 정당하게 권한을 위임받아 이 협정에 서명하였다.

2006년 5 월 5 일 베이루트 에서 동등하게 정본인 한국어본, 아랍어본 및 영어본으로 작성하였다. 해석상의 차이가 있을 경우에는 영어본이 우선한다.

대한민국 정부를 대표하여

Park Chan Jin

레바논공화국 정부를 대표하여